

اختيارات الإمام الغرقي - رحمه الله - (٢٢٤) هـ

في كتاب (الجهاد)

دراسة فقهية مقارنة

د. فهد معيض محمد العجمي

• المقدمة :

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﴿يَتْلُوهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَدْ ءَاتَىٰ اللَّهُ حَقَّ تِلْكَائِمِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).

﴿يَتْلُوهُ النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

﴿يَتْلُوهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَدْ ءَاتَىٰ اللَّهُ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣).

ثم أما بعد،،،

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر

(١) سورة آل عمران الآية (١٠٢).

(٢) سورة النساء الآية (١).

(٣) سورة الأحزاب الآية (٧٠).

الأمر محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار".

فإنه لا يخفى على أحد الفائدة الكبيرة التي تعود على الباحث جرأاً دراسة الفقه الإسلامي، لما يتميز به هذا العلم من ارتباطه الشديد بواقع الناس في أمورهم الدينية والدنيوية، ولأن علم الفقه أصلاً من العلوم الواجب تعلمها على كل مسلم حتى يسلم له أمر دينه، ومن ثم أمر دنياه، وقد رغب النبي - ﷺ - في تعلم الفقه، فقال: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)^(١).

ولا شك أن الفقه الإسلامي قد شهد خلال مسيرته المباركة الكثير من الأعلام الذين أفنوا حياتهم في خدمة هذا العلم العظيم، والذين شادوا بنيانه، ووطدوا أركانه، حتى تركوا لنا صرحاً عظيماً نفاخر به الأمم كافة إلى يوم القيامة.

ومن هؤلاء الفقهاء العظام الذين كانت لهم إسهامات كبيرة في الفقه الإسلامي، الإمام عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى، البغدادي، ثم المشقي، المتوفى سنة (٣٤٤ هـ)، إمام في المذهب الحنبلي، وناصر مذهب به، وصاحب الاجتهادات الفقهية الكثيرة، التي كان لها الدور الكبير في تطور المذهب الحنبلي، ونماء روح الاجتهاد بين علمائه.

وأردت أن أبين ذلك الجانب المشرق، لهذا الإمام العلم، فأخذت كتاب (الجهاد) من كتابه المختصر، ونظرت للمسائل التي اختارها الإمام، وكان مخالفاً

(١) حديث صحيح: رواه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب قول النبي - ﷺ - رب مبلغ أوعى من سامع (٣٧/١)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب النهي عن المسألة (٧١٨/٢).

ففيها لمشهور مذهب الحنابلة، فدرستها دراسة فقهية مقارنة، حتى أوضح للقارئ الأصول التي اعتمد عليها الإمام الخرقى - رحمه الله - عند اختياره لهذه المسائل، وسأقارنها بإذن الله مع المذاهب الخمسة المشهورة، ومنهجي في ذلك الاستقراء والتتبع وفق الخطوات الآتية :

- ١- ذكر المسألة مع التخصيص على قول الإمام الخرقى - رحمه الله -.
- ٢- ذكر سبب الخلاف في المسألة إن وجد، معتمداً على كتاب (بداية المجتهد) لابن رشد - رحمه الله -.
- ٣- ذكر خلاف الفقهاء بعد ذلك، مرتباً الترتيب التاريخي المعروف.
- ٤- ذكر الأئمة التي اعتمد عليها الإمام الخرقى - رحمه الله - في اختياره، معتمداً على أوسع شرحين للمختصر وهما: (المغني) لابن قدامة، و (شرح الزركشي) للزركشي.
- ٥- ذكر الترجيح في نهاية المسألة مع أدلته التفصيلية.
- ٦- عدم ذكر أدلة المخالفين، وذلك اختصاراً للبحث.

• خطة البحث:

وقد قُسمت البحث إلى: مقدمة وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وثبتت المصادر والمراجع

- * المبحث الأول: أحكام قتال العدو.
- * المبحث الثاني: أحكام قسمة الفبي والغنيمه.
- * المبحث الثالث: أحكام الأسرى.
- * المبحث الرابع: أحكام الجزية.
- * والخاتمة فيها بيان النتائج.

أَسْأَلُ اللَّهَ - ﷻ - أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَجْعَلَ مِنْهُ الْفَائِدَةُ الْمَرْجُوةُ لَطَالِبِ الْعِلْمِ، إِنَّهُ وَلِي ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

• التمهيد:

اسمه:

اتفق كل من ترجم له على اسمه واسم ووالده، فهو: عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم، الخرقى.

نسبه:

اختلف أهل العلم في نسب الإمام الخرقى، فقال بعضهم:

- الخرقى: ينسب لقرية خِرَقَ^(١)، وهي: قرية كبيرة عامرة شجيرة بمرو^(٢) أخرجت جماعة من أهل العلم^(٣).

وقال آخرون:

الخرقى: نسبة إلى بيع الثياب والخرق^(٤)، ولا يعرف بهذه النسبة في الحنابلة سواء هو ووالده.

مولده:

عند استقراء الكتب التي ترجمت للإمام الخرقى، نجد أنهم اتفقوا جميعاً

(١) انظر: تبصير المنتبه (٤٩٦/٢)، منادمة الأطلال (٣٣٤/١)،

(٢) (مرو): هي مرو العظمى أشهر مدن خراسان وقصبتها، ومعنى مرو بالعربية: الحجارة البيض التي يقتدح بها، إلا أن هذا عربى، ومرو ما زالت عجمية. انظر: معجم البلدان (١١٣/٥).

(٣) انظر: معجم البلدان (٣٦٠/٢).

(٤) انظر: الأنساب (٣٤٩/٢).

على عدم معرفة تاريخ ولادة الإمام الخرقى، وهذا مما يُستغرب، خاصة وأنَّ الإمام يُعد من متقدمى الحنابلة، وكانت شهرته واسعة - رحمه الله -.

وفاته:

أجمع كل من ترجم للإمام الخرقى - رحمه الله - على أنَّ وفاته كانت في سنة ٣٣٤ هـ، في مدينة دمشق، وقد خرج من بغداد لما انتشر فيها سب أصحاب الرسول - ﷺ -، فكان أول حنبلي يُدفن في دمشق^(١).

مدخل في التعريفات:

تعريف الجهاد:

الجهاد في اللغة^(٢): الجهد بفتح الجيم وضمها الطاقة، والجهد بالفتح المشقة، يقال: جهد دابته وأجهدها إذا حمل عليها في السير فوق طاقتها، وجهد الرجل في كذا أي جد فيه وبالع، و جهد الرجل على ما لم يسم فاعله فهو مجهود من المشقة، و جاهد في سبيل الله مجاهدة، وجِهَاد والاجتهاد والتجاهد: بذل الوسع والمجهود.

الجهاد في الاصطلاح

^(٣): قتال الكفار خاصة بشروطه.

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (٨٤٧/٣)، تبصير المنتبه (٤٩٦/٢)، تاريخ مدينة دمشق (٥٦٣/٤٣)، الكامل في التاريخ (٢١٧/٧)، الأنس الجليل (٢٨٠/١)، سير أعلام النبلاء (٣٦٣/١٥)، تاريخ بغداد (٢٣٤/١١)، المقصد الأرشد (٢٩٨/٢)، العبر في خبر من غير (٢٤٤/٢)، المنتظم (٤٩/١٤)، الوافي بالوفيات (٢٨١/٢٢)، طبقات الحنابلة (٧٥/٢).

(٢) انظر: العين (٣٨٥/٣)، المحكم والمحيط الأعظم (١٥٣/٤)، تهذيب اللغة (٦٧/٦).

(٣) انظر: أنيس الفقهاء (ص ١٨١)، المطلع على أبواب المقنع (ص ٢٠٩)، الزاهر (ص ٣٩٠).

• المبحث الأول: أحكام قتال العدو:

وتحتة مسألة:

المسألة: حكم الفرار من العدو إذا كان العدو ثلاثة وخشي الأسر:

اختار الإمام الخراقي عليه رحمة الله: أنَّ المسلم يجوز له الفرار من العدو إذا كان العدو ثلاثة^(١)، فإذا خاف الأسر منهم وجب عليه القتال، قال رحمه الله: " ولا يجوز لمسلم أن يهرب من كافرين، ومباح له أن يهرب من ثلاثة، فإن خشي الأسر قاتل حتى يقتل " اهـ^(٢).

واختلف الفقهاء في هذه المسألة على ستة أقوال:

القول الأول: مذهب الحنفية^(٣)، أنَّ المقاتلين إذا غلب على ظنهم الهلاك، جاز لهم الفرار، وإن كانوا أكثر عددًا، لكنَّ فرارهم يكون للإنحياز إلى المسلمين ليستعينوا بهم.

القول الثاني: مذهب المالكية^(٤)، جواز الفرار إذا كان المسلمون أقلَّ من نصف الكفار.

(١) هذا على سبيل المثال، ويعني الإمام الخراقي هنا أنَّ المقصود إذا كان العدو فوق الضعف.

(٢) انظر: مختصر الخراقي (ص ١٣٢).

(٣) انظر: شرح فتح القدير (٤٩٣/٥)، بدائع الصنائع (٩٨/٧)، الفتاوى الهندية (١٩٣/٢)، تحفة الفقهاء (٢٩٦/٣)، حاشية ابن عابدين (١٣٠/٤).

(٤) انظر: التاج والإكليل (٣٥٣/٣)، البيان والتحصيل (٨٤/١٠)، الثمر الداني (٦٥٦/١)، القوانين الفقهية (٩٨/١)، حاشية الدسوقي (٢١٢/٢)، الشرح الكبير (١٧٨/٢)، الذخيرة (٤١١/٣)، حاشية العدوي (٧/٢)، شرح مختصر خليل (١١٥/٣)، جامع الأمهات (٢٤٣/١).

القول الثالث: مذهب الشافعية^(١)، إذا كان الكفار أكثر من الضعف، وغلب على ظن المسلمين الهلاك، فالأولى لهم الفرار.

القول الرابع: مذهب الحنابلة^(٢)، استحباب الفرار إذا ظنّ المقاتلون النجاة بالفرار.

القول الخامس: مذهب الظاهرية^(٣)، إذا كان الكفار أكثر من ضعف المسلمين، جاز لهم التولي، ولا يسمى ذلك فراراً.

القول السادس: رواية عند الحنابلة^(٤)، لزوم القتال إذا خشي الأسر.

أدلة الإمام الخرقى^(٥):

الدليل الأول: إذا قاتل المسلم إن خشي الأسر، فإنه حينئذٍ يسلم من تحكم الكفار عليه بالتعذيب، والاستخدام، والفتنة.

(١) انظر: الأم (١٧٠/٤)، المجموع (٣٧١/٤)، الوسيط (٢٤/٧)، روضة الطالبين (٢٤٩/١٠)، إغاثة الطالبين (١٩٨/٤)، التبيين (٢٣٣/١)، السراج الوهاج (٥٤٣/١)، حاشية البجيرمي (٣٤٣/٤)، مغني المحتاج (٢٢٥/٤)، أسنى المطالب (١٩٢/٤)، فتح المعين (١٩٨/٤).

(٢) انظر: المغني (١٨٦/١٣)، الكافي (٢٦٠/٤)، الفروع (٢٤٢/١٠)، المبدع (٣١٧/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٥٣/١٠)، المحرر (١٧١/٢)، الإقناع (٧٠/٢)، شرح الزركشي (٥٥٣/٦)، كشف القناع (٤٤/٧)، شرح منتهى الإيرادات (٩٢/٣)، كشف المخدرات (٣٤٥/١)، مطالب أولي النهى (٥١٥/٢).

(٣) انظر: المحلى (٢٩٢/٧).

(٤) انظر: المغني (١٨٦/١٣)، الكافي (٢٦٠/٤)، الفروع (٢٤٢/١٠)، المبدع (٣١٧/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٥٣/١٠)، المحرر (١٧١/٢)، شرح الزركشي (٥٥٣/٦).

(٥) انظر: المغني (١٨٦/١٣)، شرح الزركشي (٥٥٣/٦).

الدليل الثاني: ولأنه إذا قاتل فُتِلَ فاز بالثواب، والدرجة الرفيعة.

الترجيح:

الراجح - عندي - والله أعلم، القول السادس، رواية الحنابلة، وهو اختيار الإمام الخرقى، لزوم القتال إذا خشي الأسر، وأدلة الترجيح عادة إلى^(١):

١- الأدلة التي استدلت بها الإمام الخرقى آنفاً.

٢- حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث عشرة عيناً^(٢)، وأمر عليهم عاصم بن ثابت^(٣)، فنفرت إليهم هذيل^(٤) بقريب من مائة رجل

(١) انظر: المغني (١٨٦/١٣)، الفروع (٢٤٢/١٠)، المبدع (٣١٧/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٥٣/١٠).

(٢) أي: جواسيس.

(٣) هو: عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح، واسم أبي الأفلح: قيس بن عصمة بن النعمان بن مالك بن أمية بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس الأنصاري، يكنى أبا سلمان، شهد بدرًا، وهو الذي حمته الدبر، وهي ذكور النحل حمته من المشركين أن يجزوا رأسه يوم الرجيع، حين قتله بنو لحيان حي من هذيل، في شهر صفر سنة ٤ هـ. انظر الإصابة (٥٧٠/٣)، الاستيعاب (٧٧٩/٢)، أسد الغابة (١٠٧/٣).

(٤) هذيل: قبيلة مشهورة من قبائل العرب، كانت قبل الإسلام، ولا زالت متواجدة بهذا الاسم إلى يومنا هذا، وجدهم: هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، والقوم الذين هاجموا أصحاب رسول - صلى الله عليه وسلم - في يوم الرجيع، هم بنو لحيان أحد أبناء هذيل. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٣٨٣/٣)، الأنساب (٦٣١/٥)، جمهرة أنساب العرب (١٩٦).

رام، فلما أحس بهم عاصم وأصحابه، لجأوا إلى فَذَقْدٍ^(١)، فقالوا لهم: انزلوا فأعطونا بأيديكم، ولكم العهد والميثاق أن لا نقتل منكم أحداً، فقال عاصم: أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر، فرموهم بالنبل، فقتلوا عاصماً في سبعة معه، ونزل إليهم ثلاثة على العهد والميثاق، فلما استمكنوا منهم، أطلقوا أوتار قسيهم^(٢)، فربطوهم بها.^(٣)

• المبحث الثاني: أحكام قسمة الفية والغنمية:

وتحت مسألتان:

مقدمة في التعريفات:

تعريف الفية^(٤):

لغة: الرجوع.

وشرعاً: ما يحصل عليه المسلمون من الكافرين دون قتال.

تعريف الغنمية:

الغنمية في اللغة^(٥): أصلها من (غنم) وهي الفوز بالشيء بلا مشقة.

(١) (الفَذَقْدُ): الفلاة التي لا شيء بها، وقيل: هي الأرض الغليظة ذات الحصى، وقيل:

المكان الصلب. انظر: العين (١٢/٨)، لسان العرب (٣٣٠/٣)،

(٢) (القسي): جمع قوس، والقوس: آلة الحرب المعروفة التي يرمى بها النبل. انظر:

العين (٢٩٧/٦)، القاموس المحيط (٧٣٢/١)، لسان العرب (١٨٥/٦).

(٣) حديث صحيح: رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد، باب/هل يستأجر الرجل (٨٢/٤).

(٤) تقدم التعريف بها (ص).

(٥) انظر: العين (٤٢٦/٤)، تهذيب اللغة (١٤١/٨)، لسان العرب (٤٤٦/١٢).

الغنمية في الاصطلاح ^(١): ما نيل من أهل الشرك غنوة أي: قهراً أو غلبة، والحرب قائمة.

المسألة الأولى: هل الفيء يخمس:

اختار الإمام الخراقي عليه رحمة الله: أن الفيء يخمس كالغنمية، قال رحمه الله: "فخمس الفيء، والغنمية مقسوم خمسة أسهم" اهـ ^(٢).

سبب الغلاف في المسألة:

قال الإمام ابن رشد: "واختلف الناس في الجهة التي يصرف إليها فقال قوم: إن الفيء لجميع المسلمين الفقير والغني وإن الإمام يعطي منه للمقاتلة، وللحكام، وللولاة، وينفق منه في النوائب التي تتوب المسلمين كبناء القناطر، وإصلاح المساجد، وغير ذلك ولا خمس في شيء منه، وبه قال الجمهور، وهو الثابت عن أبي بكر وعمر، وقال الشافعي: بل فيه الخمس، والخمس مقسوم على الأصناف الذين ذكروا في آية الغنائم وهم الأصناف الذين ذكروا في الخمس بعينه من الغنمية، وإن الباقي هو مصروف إلى اجتهاد الإمام ينفق منه على نفسه، وعلى عياله، ومن رأى،...

وسبب اختلاف من رأى أنه يقسم جميعه على الأصناف الخمسة، أو هو مصروف إلى اجتهد الإمام، هو سبب اختلافهم في قسمة الخمس من الغنمية، وقد تقدم ذلك، أعني أن من جعل ذكر الأصناف في الآية تنبيهاً على المستحقين له قال: هو لهذه الأصناف المذكورين، ومن فوقهم، ومن جعل

(١) انظر: أنيس الفقهاء (ص ١٨٣)، المطلاع على أبواب المقنن (ص ٢١٦)، الزاهر (ص ٢٨٠).

(٢) انظر: مختصر الخراقي (ص ٩١).

ذكر الأصناف تعديدا للذين يستوجبون من هذا المال قال لا يتعدى به هؤلاء الأصناف أعني أنه جعله من باب الخصوص " اهـ^(١).

- واختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: مذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والحنابلة^(٤)، وقول الشافعي في القديم^(٥)، أن الفيء لا يُخمس، وإنما هو لرسول الله - ﷺ - ومن ذكر معه في آية الحشر.

القول الثاني: مذهب الشافعية^(٦)، ورواية عند الحنابلة^(٧)، أن الفيء يُخمس كالغنيمة.

(١) انظر: بداية المجتهد (٤٠٠/١).

(٢) انظر: المبسوط (٧/١٠)، البحر الرائق (٨٩/٥)، بدائع الصنائع (١١٥/٧)، تحفة الفقهاء (٢٩٨/٣)، حاشية ابن عابدين (١٣٧/٤)، الفتاوى الهندية (٢٠٥/٢)، مجمع الأنهر (٤٠٩/٢)، العناية (٤٩٩/٧).

(٣) انظر: المدونة الكبرى (٣٠٢/٢)، الكافي (٢١٦/١)، التلخيص (٢٤٦/١)، التاج والإكليل (٣٦٦/٣)، شرح ميارة (٣٠٤/٢)، الفواكه الدواني (٤٠٠/١)، القوانين الفقهية (٩٩/١)، شرح خليل للخرشي (١٢٩/٣)، كفاية الطالب (١٣/٢)، الذخيرة (٤٣٢/٣).

(٤) انظر: المغني (٢٨٤/٩)، الكافي (٣١٨/٤)، الفروع (٣٥٩/١٠)، المبدع (٣٨٥/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٣٢٩/١٠)، المحرر (١٨٨/٢)، الإقناع (١١٣/٢)، شرح الزركشي (٥٩٤/٤)، كشف القناع (١٨٢/٧)، شرح منتهى الإرادات (٧٤/٣)، الروض الندي (٣٧٣/١)، مطالب أولي النهى (٥٧٣/٢).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٣٥٤/٦)، الحاوي الكبير (٣٨٨/٨)، التنبيه (٢٣٥/١). (٦) انظر: الأم (١٣٩/٤)، المهذب (٢٤٧/٢)، روضة الطالبين (٣٥٤/٦)، إعانة الطالبين (٢٠٦/٢)، الإقناع للماوردي (١٧٩/١)، الوسيط (٥٢٢/٤)، الإقناع للشربيني (٥٦٧/٢)، الحاوي الكبير (٣٨٨/٨)، التنبيه (٢٣٥/١)، السراج الوهاج (٣٥١/١)، حاشية البجرمي (٣٤٧/٣).

(٧) انظر: المغني (٢٨٤/٩)، الكافي (٣١٨/٤)، الفروع (٣٥٩/١٠)، المبدع (٣٨٥/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٣٢٩/١٠)، المحرر (١٨٨/٢)، شرح الزركشي (٥٩٤/٤).

أدلة الإمام الخرفي^(١) :

الدليل الأول: قول الله - ﷻ -: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٢).

وجه الدلالة: أنَّ ظاهر هذه الآية شملت جميع من ذكر فيها بالفيء، وهم أهل الخمس، فحكم على الفيء بالتخمس، وجاءت الأخبار عن عمر بن الخطاب - ﷺ - دالة^(٣) على اشتراك جميع المسلمين فيه، فوجب الجمع بينهما، كيلا تتناقض الأخبار وتتعارض، وفي إيجاب الخمس بينهما وتوفيق.

الدليل الثاني: أنَّ الفيء مالٌ مشتركٌ مظهرٌ عليه، فوجب أن يُخمس، كالغنيمة والركاز.

الترجيح :

الراجح - عندي - والله أعلم، القول الأول، مذهب الجمهور، أنَّ الفيء لا يُخمس، وإنَّما هو لرسول الله - ﷺ - ومن ذكر معه في آية الحشر، وأدلة الترجيح عائدة إلى^(٤):

(١) انظر: المغني (٢٨٤/٩)، شرح الزركشي (٥٩٤/٤).

(٢) سورة الحشر الآية (٧).

(٣) سيأتي الأثر بتمامه في الترجيح بإذن الله.

(٤) المبسوط (٧/١٠)، بدائع الصنائع (١١٥/٧)، الكافي (٢١٦/١)، التلخيص

(٢٤٦/١)، المغني (٢٨٤/٩)، الكافي لابن قدامة (٣١٨/٤)، الفروع (٣٥٩/١٠).

- ١- قول الله - ﷻ -: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ... ﴾ إلى قوله - ﷻ -: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾^(١)، فجعل الله - ﷻ - كل ذلك لهم، ولم يذكر خمسا.
- ٢- أثر مالك بن أوس^(٢) - رحمه الله - قال: أن عمر بن الخطاب - ﷺ - قرأ قول الله - ﷻ -: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(٣)، فقال: هذه لهؤلاء، وقرأ قول الله - ﷻ -: ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٤)، فقال: هذا لهؤلاء، وقرأ قول الله - ﷻ -: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ... ﴾ إلى قوله - ﷻ -: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾.

(١) سورة الحشر الآيات (٧ - ١٠).

(٢) هو: مالك بن أوس بن الحدثان، أبو سعيد النصرى المدني، مخضرم رأى الصديق أبو بكر، وقيل له صحبة - ولا تصح - روى عن عمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، وجماعة، وروى عنه ابن المنكر، وعكرمة بن خالد، والزهرى، وجماعة، وهو من العلماء الأثبات، ومن فصحاء العرب، مذكور بالبلاغة والبيان، شهد فتح بيت المقدس، توفي سنة ٩٢ هـ. انظر: التاريخ الكبير (٣٠٥/٧)، تذكرة الحفاظ (٦٨/١)، الجرح والتعديل (٢٦١/١).

(٣) سورة التوبة الآية (٦٠).

(٤) سورة الأنفال الآية (٤١).

جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ^(١)، فقال: هذه استوعبت المسلمين عامةً، ولئن عشت لياثنتين الراعي وهو سَرُو حَمِير^(٢) نصيبه منها، لم يَغْرَقَ فيها جبينه^(٣)، وهذا من عمر - عليه السلام - تفسير للآية الكريمة، كالتصريح في عدم التخميس، وتفسير الصحابي إذا وافق ظاهر القرآن، كان حجةً بلا ريب.

المسألة الثانية: متى تملك الغنمية:

اختار الإمام الخرقى عليه رحمة الله: أن الغنمية تملك بالإحراز وبعد انقضاء الحرب، قال رحمه الله: "وإذا أحرزت الغنمية لم يكن فيها لمن جاءهم مددًا، أو هربًا من أسر حظ" اهـ^(٤).

سبب الخلاف في المسألة:

قال الإمام ابن رشد: "وأما الشرط الذي يجب به للمجاهد السهم من الغنمية، فإن الأكثر على أنه إذا شهد القتال وجب له السهم وإن لم يقاتل، وأنه إذا جاء بعد القتال، فليس له سهم في الغنمية، وبهذا قال الجمهور، وقال قوم:

(١) سورة الحشر الآيات (٧ - ١٠).

(٢) (سَرُو حَمِير): السرو بفتح أوله وسكون ثانيه على وزن الغزو، والسَرُو الشرف، والسَرُو من الجبل ما ارتفع عن مجرى السيل، وانحدر عن غلط الجبل، ومنه سَرُو حَمِير لمنازلهم، وهو النعف والخيف، والسَرُو شجرة الواحدة سَرُوَّة، والسَرُو سخاء في مروة، وهو منازل حمير بأرض اليمن وهي عدة مواضع. انظر: معجم البلدان (٢١٧/٣)، لسان العرب (٣٨٠/١٤)، تاج العروس (٢٧١/٣٨).

(٣) أثر صحيح: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب: قسم الفء والغنمية، باب/ما جاء في قول أمير المؤمنين عمر (٣٥٢/٦)، وقال الألباني - رحمه الله في إرواء الغليل (٨٤/٥): "إسناده صحيح" اهـ.

(٤) انظر: مختصر الخرقى (ص ١٣٠).

إذا لحقهم قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام وجب له حظه من الغنيمة إن اشتغل في شيء من أسبابها، وهو قول أبي حنيفة.

والسبب في اختلافهم سببان القياس والأثر، أما القياس فهو هل يلحق تأثير الغازي في الحفظ بتأثيره في الأخذ، وذلك أن الذي شهد القتال له تأثير في الأخذ أعني في أخذ الغنيمة، وبذلك استحق السهم، والذي جاء قبل أن يصلوا إلى بلاد المسلمين له تأثير في الحفظ، فمن شبه التأثير في الأخذ قال: يجب له السهم، وإن لم يحضر القتال، ومن رأى أن الحفظ أضعف لم يوجب له، وأما الأثر فإن في ذلك أثرين متعارضين أحدهما: ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث أبان بن سعيد^(١) - رضي الله عنه -

على سرية من المدينة قبل نجد^(٢)، فقدم أبان وأصحابه على النبي

(١) هو: أبان بن سعيد بن العاص بن عبد شمس الأموي القرشي، أسلم أبان بن سعيد - رضي الله عنه - بين الحديبية وخيبر، وأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على بعض سراياه منها سرية إلى نجد، واستعمل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبان بن سعيد بن العاص - رضي الله عنه - على البحرين برها وبحرها، إذ عزل العلاء الحضرمي عنها فلم يزل عليها أبان إلى أن توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، توفي أبان بن سعيد - رضي الله عنه - في وقعة أجنادين سنة ١٣ هـ، قبل وفاة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - بشهر. انظر التاريخ الكبير (١/٤٥٠)، مشاهير علماء الأمصار (١/١٩)، الاستيعاب (١/٦٢).

(٢) (نجد): بفتح أوله وسكون ثانيه قال النضر: النجد قفاف الأرض وصلابها وما غلظ منها وأشرف، والجماعة النجاد ولا يكون إلا قفا أو صلابة من الأرض في ارتفاع من الجبل معترضا بين يديك يرد طرفك عما وراءه، و نجد هو اسم للأرض العريضة التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام. انظر: معجم البلدان (٥/٢٦١)، معجم ما استعجم (٤/١٢٩٨)، أساس البلاغة (١/٦٩١).

- ❶ - بخير^(١) بعدما فتحوها، فقال أبان: أقسم لنا يا رسول الله، فلم يقسم له رسول الله - ❷ - منها^(٢)، والأثر الثاني ما روي أن رسول الله - ❸ - قال يوم بدر: (إنَّ عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله)، فضرب له رسول الله - ❹ - بسهم^(٣)، ولم يضرب لأحدٍ غاب عنها قالوا: فوجب له السهم لأنَّ اشتغاله كان بسبب الإمام " اهـ^(٤) .

- واختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: مذهب الحنفية^(٥)، أن تملك الغنائم إنما يكون بعد انقضاء الحرب، وإحراز الغنيمة بدار الإسلام.

(١) (خير): الموضع المذكور في غزاة النبي - ❶ - وهي ناحية على ثمانية برد من المدينة لمن يريد الشام، يطلق هذا الاسم على الولاية، وتشتمل هذه الولاية على سبعة حصون ومزارع ونخل كثير، وأما لفظ خير فهو بلسان اليهود الحصن، ولكون هذه البقعة تشتمل على هذه الحصون سميت خيابر، وقد فتحها النبي - ❷ - كلها في سنة سبع للهجرة وقيل سنة ثمان. انظر: معجم البلدان (٤٠٩/٢)، المصباح المنير (١٦٢/١)، الروض المعطار (١٥٠/١).

(٢) حديث صحيح: رواه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب/غزوة خير (١٧٦/٥)، لكن بصيغة التمریض، وصحح إسناده الحافظ ابن كثير في إرشاد الفقيه (٢٣١/٢).

(٣) حديث صحيح: رواه أبو داود في سننه، كتاب: الجهاد، باب/من جاء بعد الغنيمة لا سهم له (٦٧/٢)، والحاكم في المستدرک، كتاب: المغازي، باب/فضائل أمير المؤمنين عثمان بن عفان (١٠١/٣)، قال الحاكم: " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " اهـ.

(٤) انظر: بداية المجتهد (٣٩١/١).

(٥) انظر: المبسوط (٣٥/١٠)، شرح فتح القدير (٤٧٨/٥)، بدائع الصنائع (١٢١/٧)، البحر الرائق (٩١/٥)، الهداية (١٤٢/٢)، تبيين الحقائق (٢٥٠/٣)، الاختيار (١٣٥/٤)، تحفة الفقهاء (٢٩٨/٣)، حاشية ابن عابدين (١٤٢/٤)، العناية (٤٨٤/٧)، الفتاوى الهندية (٢٠٨/٢)، مجمع الأنهر (٤٤٠/٢).

القول الثاني: مذهب المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، والظاهرية^(٤) أن تملك الغنائم إنما يكون بالاستيلاء عليها بعد انقضاء الحرب.

القول الثالث: رواية عند الحنابلة^(٥)، أن الغنيمة تملك بعد إحرازها ولو لم تنته الحرب.

أدلة الإمام الخرقى :

- لم أجد لأحد ممن شرح المتن تعليلاً للإمام الخرقى في هذا الاختيار،

(١) انظر: المدونة الكبرى (٣٣/٣)، التلقين (٢٤٢/١)، الذخيرة (٤٢٧/٣)، البيان والتحصيل (٤٠/٣)، التاج والإكليل (٣٧٥/٣)، الشرح الكبير (١٩٢/٢)، مواهب الجليل (٣٥٩/٣)، الفواكه الدواني (٣٩٨/١)، القوانين الفقهية (١٠١/١)، شرح خليل للخرشي (١٢٨/٣).

(٢) انظر: الأم (١٤٦/٤)، مختصر المزني (١٥٠/١)، المهذب (٢٤٦/٢)، روضة الطالبين (٣٧٧/٦)، الوسيط (٥٤٣/٤)، أسنى المطالب (٩٦/٣)، الحاوي الكبير (١٥٩/١٤)، إعانة الطالبين (٢٠٥/٢)، الإقناع للشربيني (٥٦٣/٢)، السراج الوهاج (٣٥٤/١)، حواشي الشرواني (١٤٦/٧)، غاية البيان (٣٠٨/١).

(٣) انظر: المغني (١٠٤/١٣)، الكافي (٣٠٤/٤)، الفروع (٢٨٦/١٠)، المبدع (٣٦١/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٢٠/١٠)، المحرر (١٧٧/٢)، الإقناع (٩٩/٢)، شرح الزركشي (٤٩٩/٦)، كشف القناع (١٤١/٧)، شرح منتهى الإيرادات (٦٣/٣)، الروض الندي (٣٧٢/١)، مطالب أولي النهى (٥٥٩/٢).

(٤) انظر: المحلى (٣٤٢/٧).

(٥) انظر: المغني (١٠٤/١٣)، الكافي (٣٠٤/٤)، الفروع (٢٨٦/١٠)، المبدع (٣٦١/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٢٠/١٠)، المحرر (١٧٧/٢)، شرح الزركشي (٤٩٩/٦).

إلا ما ذكره الزركشي في شرحه (٦ / ٤٩٩): " هذا يعتمد أصلاً، وهو أن الغنيمة تملك بالإحراز على ظاهر كلام الخرقى، لأنَّ به يحصل تمام الاستيلاء، فعلى هذا إذا جاء مدد بعد ذلك، أو انفلت أسير فلا شيء له، لأنه حصل بعد ملك الغنيمة، وإن وجد قبل ذلك شاركهم " اهـ.

فعلى هذا يكون التعليل: أنَّ الإحراز يحصل به تمام الاستيلاء للغنيمة.

الترجيح :

الراجح - عندي - والله أعلم، القول الثاني، مذهب الجمهور، أنَّ تملك الغنائم إنما يكون بالاستيلاء عليها بعد انقضاء الحرب، وأدلة الترجيح عائدة إلى (١):

- ١- حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قدم أبان بن سعيد بن العاص - رضي الله عنه - على النبي - صلى الله عليه وسلم - بخيبر بعد أن فتحها، فقال أبان: أقسم لنا يا رسول الله، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (اجلس يا أبان)، ولم يقسم له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (٢).
- ٢- أثر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: الغنيمة لمن شهد الواقعة (٣).

(١) انظر: الذخيرة (٣/٤٢٧)، البيان والتحصيل (٣/٤٠)، التاج والإكليل (٣/٣٧٥)، الشرح الكبير (٢/١٩٢)، الأم (٤/١٤٦)، روضة الطالبين (٦/٣٧٧)، الوسيط (٤/٥٤٣)، أسنى المطالب (٣/٩٦)، الحاوي الكبير (٤/١٥٩)، المغني (١٣/١٠٤)، الكافي (٤/٣٠٤)، المبدع (٣/٣٦١)، الإنصاف مع الشرح الكبير (١٠/٢٢٠)، شرح الزركشي (٦/٤٩٩)، المحلى (٧/٣٤٢).

(٢) تقدم تخريجه ص (١٩).

(٣) أثر صحيح: رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب: قسم الفيء والغنيمة، باب/المدد يلحق بالمسلمين قبل أن ينقطع الحرب (٦/٣٣٥)، وسعيد بن منصور في سننه، كتاب: الجهاد، باب/فيمن أتى بعد الفتح (٢/٣٣١)، وصحح إسناده الحافظ ابن كثير في مسند الفاروق (٢/٤٧٣)، والحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٣/١٠٨).

وجه الدلالة: أن هذه الأحاديث والآثار تُبين أن الغنيمة تملك بالاستيلاء عليها وبعد انقضاء الحرب، بدليل عدم تملك من جاء بعد الحرب، وليس هناك ذكر للإحراز فيها.

٣- والغنيمة مالٌ مباح، فملك بالاستيلاء عليها، كسائر المباحات.

• المبحث الثالث: أحكام الأسرى:

وتحت مسألة:

مقدمة في التعريفات:

تعريف الأسرى :

الأسرى في اللغة^(١): أسره يأسره أسراً وإسارَةً شَدَّةً، والإِسَارُ ما شُدَّ به، والجمع أسْرٌ والأسيرُ الأخيذُ، وأصله من ذلك، وكلّ مَحْبُوسٍ في قَدْ أو سِجْنٍ أسيرٌ، والأسيرُ المسجون، والجمع أسْرَاءُ وأَسَارَى وأَسَارَى وأَسْرَى، والأسْرُ شِدَّةُ الخَلْقِ، ورجل مَأْسُورٌ شديد عَقْدِ المَقَاصِلِ والأَوْصَالِ، وكذلك الدَّابَّةُ، وأُسْرَةُ الرَّجُلِ رَهْطُهُ الأَذْنُونُ، وأَسِرَ بولهُ أسراً احتَبَسَ، والاسْمُ الأَسْرُ.

مسألة: حكم استرقاق^(٢) الرجال من غير أهل الكتاب:

اختار الإمام الخرقى عليه رحمة الله: أن الرجال من غير أهل الكتاب، لا يجوز استرقاقهم، إنما يقبل منهم الإسلام، أو السيف، أو الفداء، قال رحمه الله: " وإنما يكون له استرقاقهم إذا كانوا من أهل الكتاب، أو

(١) انظر/العين (١٨٧/٧)، المحكم والمحيط الأعظم (٥٤٣/٨)، لسان العرب (١٩/٤).

(٢) (الرَّقْ): هو المَلِكُ، ويقال عبدٌ رقيقٌ أي: مملوك. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٢٨/٦)، المغرب في ترتيب المعرب (٣٤٢/١)، لسان العرب (١٢٤/١٠).

مجوساً، فأما من سوى هؤلاء من العدو، فلا يقبل من بالغى رجالهم إلا الإسلام، أو السيف، أو الفداء" اهـ^(١).

سبب الخلاف في المسألة^(٢)؛

قال الإمام ابن رشد: "واختلفوا فيما سوى أهل الكتاب من المشركين هل تقبل منهم الجزية أم لا، فقال قوم: تؤخذ الجزية من كل مشرك وبه قال مالك، وقوم استثنوا من ذلك مشركي العرب، وقال الشافعي وأبو ثور^(٣) وجماعة: لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب والمجوس؛ والسبب في اختلافهم معارضة العموم للخصوص أما العموم فقوله تعالى ﴿وَقَتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾^(٤)، وقوله - ﷺ - : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله)^(٥)، وأما الخصوص فقوله - ﷺ - : لأمرأ السرايا الذين

(١) انظر: مختصر الخرقى (ص ١٢٩).

(٢) ذلك أنّ الخلاف مبنيّ في المسألة على القول بجواز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب أم لا.

(٣) هو: إبراهيم بن خالد الكلبي، الفقيه من أهل بغداد، صاحب الشافعي، كان أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وورعاً، وفضلاً، وديانةً، وخيراً، ممن صنف الكتب، وفرع على السنن، وذب عن حريمها، وقمع مخالفيها، قال أبو بكر الأعين: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، وهو عندي في مسلاخ سفيان الثوري، توفي سنة ٢٤٠ هـ. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (١٠٤/٣)، الثقات (٧٤/٨)، تاريخ بغداد (٦٥/٦).

(٤) سورة الأنفال الآية (٣٩).

(٥) حدث صحيح: رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب/فإن تابوا وأقاموا الصلاة (١٣/١)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب/الأمر بقتال الناس حتى يقولوا. . (٥١/١).

كان يبعثهم إلى مشركى العرب ومعلوم أنهم كانوا غير أهل كتاب فإذا لقيت عدوك فادعهم إلى ثلاث خصال^(١)، فذكر الجزية فيها، وقد تقدم الحديث.

فمن رأى أن العموم إذا تأخر عن الخصوص فهو ناسخ له قال: لا تقبل الجزية من مشرك ما عدا أهل الكتاب ؛ لأن الآية الأمرة بقتالهم على العموم هي متأخرة عن ذلك الحديث، وذلك أن الأمر بقتال المشركين عامة وهو في سورة براءة ذلك عام الفتح، وذلك الحديث إنما هو قبل الفتح بدليل دعائهم فيه للهجرة، ومن رأى أن العموم يبنى على الخصوص تقدم، أو تأخر، أو جهل التقدم والتأخر بينهما، قال: تقبل الجزية من جميع المشركين " اهـ^(٢).

- اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: مذهب الحنفية^(٣)، ورواية عند المالكية^(٤) أنه لا يجوز استرقاق مشركى العرب، ويلحق بأهل الكتاب مشركى العجم.

(١) حديث صحيح: رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب/تأمير الإمام الأمراء على البعوث (٣/١٣٥٧).

(٢) انظر: بداية المجتهد (١/٣٨٧).

(٣) انظر: الجامع الصغير (١/٣٠٤)، المبسوط (١٠/١١٨)، شرح فتح القدير (٥/٤٧٣)، البحر الرائق (٥/٨٩)، بدائع الصنائع (٧/١١١)، تبين الحقائق (٣/٢٧٨)، تحفة الفقهاء (٣/٣٠٢)، حاشية ابن عابدين (٤/١٣٩)، مجمع الأنهر (٢/٤٢٢)، الجوهرة النيرة (٢/٣٦٣).

(٤) انظر: الاستذكار (٣/٢٤٢)، التاج والإكليل (٣/٣٨٠)، الذخيرة (٣/٤٥١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٣/١٤٤)، حاشية العدوي (١/٦١٧).

القول الثاني: مذهب المالكية^(١)، والحنابلة^(٢)، جواز استرقاق المشركين مطلقاً.

القول الثالث: مذهب الشافعية^(٣)، والظاهرية^(٤)، ورواية عند الحنابلة^(٥)، لا يجوز استرقاق غير أهل الكتاب.

أدلة الإمام الغزالي^(٦):

الدليل الأول: قال الله - ﷻ -: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى

(١) انظر: الكافي (٢١٧/١)، الفواكه الدواني (٣٩٨/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٤٤/٣)، حاشية العدوي (٦١٧/١)، مواهب الجليل (٣٨١/٣)، الذخيرة (٤٥١/٣)، منح الجليل (٢١٤/٣)، التاج والإكليل (٣٨٠/٣)، الفواكه الدواني (٣٣٦/١)، الشرح الكبير (٢٠١/٢).

(٢) انظر: المغني (٤٤/١٣)، الكافي (٣٤٦/٤)، الفروع (٣١٩/١٠)، المبدع (٤٠٥/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٨٢/١٠)، المحرر (١٨٢/٢)، الإقناع (١٢٧/٢)، شرح الزركشي (٤٦٧/٦)، كشف القناع (٢٥/٧)، شرح منتهى الإيرادات (٩٢/٣)، الروض الندي (٣٧٤/١)، مطالب أولي النهى (٥٩٣/٢).

(٣) انظر: الأم (١٧٤/٤)، مختصر المزني (٢٧١/١)، المهذب (٢٥٠/٢)، الوسيط (٥٩/٧)، روضة الطالبين (٣٠٥/١٠)، الإقناع للشربيني (٥٧٠/٢)، التتبيه (٢٣٦/١)، فتح الوهاب (٣١١/٢)، كفاية الأخيار (٥٠٩/١)، مغني المحتاج (٢٤٤/٤)، أسنى المطالب (٢١٣/٤).

(٤) انظر: المحلى (٣٤٨/٧).

(٥) انظر: المغني (٤٤/١٣)، الكافي (٣٤٦/٤)، الفروع (٣١٩/١٠)، المبدع (٤٠٥/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٨٢/١٠)، المحرر (١٨٢/٢)، شرح الزركشي (٤٦٧/٦).

(٦) انظر: المغني (٤٤/١٣)، شرح الزركشي (٤٦٧/٦).

إِذَا أَلْحَقْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا أَلْوَتَاقَ فَإِمَّا مَتًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا^(١)،
 فالله - ﷻ - حدد في المشركين من غير أهل الكتاب الخصال الثلاثة،
 الإسلام، أو القتل، أو الفداء، ولم يذكر الاسترقاق.
 الدليل الثاني: أنَّ المشرك من غير أهل الكتاب لا تُقبل منه الجزية، فلم
 يُقرَّ بالاسترقاق كالمُرتد.

الترجيح :

الراجع - عندي - والله أعلم، القول الثالث، مذهب الشافعية،
 والظاهرية، ورواية عند الحنابلة، وهو اختيار الإمام الخرقى، بعدم جواز
 استرقاق غير أهل الكتاب، وأدلة الترجيح عائدة إلى^(٢):

١- للأدلة التي ذكرها الإمام الخرقى.

٢- حديث أنَّ النبي - ﷺ - قال: (أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا
 أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ)^(٣)، عامٌّ لم يستثن منه إلا أهل الكتاب
 ومن ألحق بهم، وبقي من عداهم على الأصل.

(١) سورة محمد الآية (٤).

(٢) انظر: الأم (١٧٤/٤)، روضة الطالبين (٣٠٥/١٠)، الإقناع للشربيني (٥٧٠/٢)،
 المحلى (٣٤٨/٧)، المغني (٤٤/١٣)، الكافي (٣٤٦/٤)، الإنصاف مع الشرح
 الكبير (٨٢/١٠).

(٣) حديث صحيح: رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب/فإن تابوا وأقاموا
 الصلاة (١٣/١)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب/الأمر بقتال الناس حتى
 يقولوا... (١٥/١).

• المبحث الرابع: أحكام الجزية:

وتحت مسألتان:

مقدمة في التعريفات:

تعريف الجزية:

الجزية في اللغة^(١): جزی عنه جزاءً بمعنى: قضى، فهو بغير همز، ومنه ولا تجزي عن أحد بعدك، أي: لا تؤدي عنه ولا تقضي، ومنه الجزية لأنها تجزي عن الذمي.

الجزية في الاصطلاح^(٢): ما يؤخذ من أهل الذمة.

المسألة الأولى: هل يجوز تغيير الجزية عما فرضه عمر - رضي الله عنه - :-

اختار الإمام الخرقى عليه رحمة الله: أن الجزية لا يجوز تغيير الجزية عما فرضه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، قال رحمه الله: "والمأخوذ منهم الجزية على ثلاث طبقات، فيؤخذ من أدونهم اثنا عشر درهماً، ومن أوسطهم أربعة وعشرون درهماً، ومن أيسرهم ثمانية وأربعون درهماً"^(٣) اهـ^(٤).

(١) انظر: العين (١٦٢/٦)، المغرب في ترتيب المعرب (١٤٣/١)، لسان العرب (١٤١/٥).

(٢) انظر: أنيس الفقهاء (ص ١٨٢)، المقنع على أبواب المطلع (ص ١٤٠)، الزاهر (ص ٢٨٠).

(٣) هذا حكم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، فلا زيادة عليه عند الإمام الخرقى - رحمه الله - كما نص على ذلك شراح المتن. انظر المراجع في الخلاف الفقهي.

(٤) انظر: مختصر الخرقى (ص ١٣٣).

سبب الخلاف في المسألة:

قال الإمام ابن رشد: " فإنهم اختلفوا في ذلك، فرأى مالك أن القدر الواجب في ذلك هو ما فرضه عمر - رضي الله عنه -، وذلك على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعون درهماً، ومع ذلك أرزاق المسلمين، وضيافة ثلاثة أيام، لا يزداد على ذلك ولا ينقص منه، وقال الشافعي: أقله محدود، وهو دينار، وأكثره غير محدود، وذلك بحسب ما يصلحون عليه، وقال قوم: لا توقيت في ذلك وذلك مصروف إلى اجتهاد الإمام، وبه قال الثوري، وقال أبو حنيفة وأصحابه: الجزية اثنا عشر درهماً، وأربعة وعشرون درهماً، وثمانية وأربعون، لا ينقص الفقير من اثني عشر درهماً، ولا يزداد الغني على ثمانية وأربعين درهماً، والوسط أربعة وعشرون درهماً، وقال أحمد: دينار أو عدله معافى لا يزداد عليه ولا ينقص منه، وسبب اختلافهم اختلاف الآثار في هذا الباب. ... " اهـ^(١)

واختلف الفقهاء في هذه المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول: مذهب الحنفية^(٢)، ورواية عند الحنابلة^(٣)، أن الجزية تكون

(١) انظر: بداية المجتهد (٤٠١/١).

(٢) انظر: المبسوط (٧٨/١٠)، شرح فتح القدير (٤٧١/٥)، بدائع الصنائع

(١١٢/٧)، تبين الحقائق (٢٧٦/٣)، العناية (٩٢/٨)، تحفة الفقهاء (٣٠٧/٣)، تحفة

الملوك (١٨٧/١)، مجمع الأنهر (٤٧١/٢)، درر الحكام (٣٩٨/٣)،

المحيط البرهاني (٦٠٢/٢)، الاختيار (١٤٥/٤).

(٣) انظر: المغني (٢٠٩/١٣)، الكافي (٣٤٨/٤)، الفروع (٢٩٧/١٠)، المبدع

(٤١١/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٤٢٥/١٠)، المحرر (١٨٣/٢)، شرح

الزركشي (٥٦٨/٦).

على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى العامل بيده اثني عشر درهماً^(١).

القول الثاني: مذهب المالكية^(٢)، إلى أن الجزية أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعين درهماً على أهل الفضة^(٣)، وأرزاق المسلمين^(٤)، وضيافة ثلاثة أيام.

القول الثالث: مذهب الشافعية^(٥)، أن أقل الجزية دينارٌ ذهبيٌّ خالصٌ، لا

(١) هذا بالنسبة للحنفية للجزية الغنوية، وهي: في الأرض التي تفتح عنوةً، ويفرض الإمام فيها الجزية ابتداءً، أمّا الضرب الثاني، وهي الجزية الصلحية: فلا حد فيها عندهم، بل بحسب الصلح بين الإمام وأهل الجزية.

(٢) انظر: الموطأ (٢٩٧/١)، الكافي (٢١٧/١)، التاج والإكليل (٣٨٢/٣)، الثمر الداني (٣٤١/١)، الشرح الكبير (٢٠١/٢)، القوانين الفقهية (١٠٤/١)، جامع الأمهات (٢٤٨/١)، حاشية الدسوقي (٢٠١/٢)، شرح خليل للخرشي (١٤٥/٣)، كفاية الطالب (٦١٨/١)، الذخيرة (٤٥٣/٣).

(٣) وهذه القسمة كما هي القسمة عند الحنفية في الجزية الغنوية، والجزية الصلحية.

(٤) أرزاق المسلمين: التي قدرها عليهم الفاروق مع الجزية، وهي على من بالشام والحيرة في كل شهر على كل نفس مديان من الحنطة - تثنية مدي - وهو مكيال يسع خمسة عشر صاعاً ونصفاً، وثلاثة أفساط زيت، وعلى من بمصر كل شهر على كل واحد إردب حنطة، وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعاً من التمر على كل واحد مع كسوة كان يكسوها عمر للناس. انظر: الاستذكار (٢٥٣/٢)، حاشية الصاوي (٣٦٤/٤)، بلغة السالك (٢٠٠/٢).

(٥) انظر: الأم (٢٠٢/٤)، المهذب (٢٥٠/٢)، الوسيط (٧٦/٧)، روضة الطالبين (٣١١/١٠)، الإقناع للشربيني (٥٧٠/٢)، السراج الوهاج (٥٥١/١)، كفاية الأخيار (٥١٠/١)، مغني المحتاج (٢٤٨/٤)، منهاج الطالبين (١٣٩/١)، تحفة الحبيب (١٦٣/٥)، نهاية المحتاج (٨٩/٨).

ينقص عنه في حال القوة، ولا حدَّ لأكثره، أمَّا في حال الضعف، فيجوز للإمام أن يتراضى معهم على أقل من دينار.

القول الرابع: مذهب الحنابلة ^(١)، أن الجزية مردها إلى اجتهد الإمام.

أدلة الإمام الخرقى ^(٢):

الدليل الأول: أثر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، أنه وضع الجزية على رؤوس الرجال على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى الوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً ^(٣).

الدليل الثاني: ولأنَّ تلك القسمة كانت بحضرة أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ولم يُعرف له مخالفٌ، فكان إجماعاً منهم - رضي الله عنهم أجمعين -.

الترجيح:

الراجح - عندي - والله أعلم، القول الرابع، مذهب الحنابلة، أنَّ الجزية مردها إلى اجتهد الإمام، وأدلة الترجيح عائدة إلى ^(٤):

(١) انظر: المغني (٢٠٩/١٣)، الكافي (٣٤٨/٤)، الفروع (٢٩٧/١٠)، المبدع (٤١١/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٤٢٥/١٠)، المحرر (١٨٣/٢)، الإقناع (١٣٠/٢)، شرح الزركشي (٥٦٨/٦)، كشف القناع (٢٣٧/٧)، شرح منتهى الإيرادات (٩٥/٣)، كشف المخدرات (٣٥٢/١)، مطالب أولي النهى (٥٩٧/٢).

(٢) انظر: المغني (٢٠٩/١٣)، شرح الزركشي (٥٦٨/٦).

(٣) أثر ضعيف: رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب: الجزية، باب/الزيادة على الدينار بالصلح (١٩٦/٩)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب: السير، باب/وضع الجزية والقتال عليها (٢٤١/١٢)، وقد أعله البيهقي بالإرسال، وكذلك الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٢٧/٤)، والزليعي في نصب الراية (٤٤٧/٣).

(٤) انظر: المغني (٢٠٩/١٣)، الكافي (٣٤٨/٤)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٤٢٥/١٠)، شرح الزركشي (٥٦٨/٦)، كشف القناع (٢٣٧/٧).

- ١- حديث معاذ بن جبل - ﷺ - أن النبي - ﷺ - أرسله إلى اليمن، وقال له: (خذ من كل حالم ديناراً)^(١).
- ٢- صالح النبي - ﷺ - أهل نجران على ألفي حلة^(٢)، النصف في صفر، والنصف في رجب.^(٣)
- ٣- أثر عمر بن الخطاب - ﷺ -، أنه وضع الجزية على رؤوس الرجال على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى الوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً^(٤).
- ٤- الأثر الذي رواه البخاري^(٥)، عن مجاهد لما سئل: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: جعل ذلك من أجل اليسار.

- (١) حديث صحيح: رواه الإمام أحمد في مسنده، مسند معاذ بن جبل (٢٣٠/٥)، وأبوداود في سننه، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب/في أخذ الجزية (١٤٩/٢)، والترمذي في السنن، كتاب: الزكاة، باب/ما جاء في زكاة البقر (٢٠/٣)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب: الزكاة، باب/زكاة البقر (١١/٢)، والحاكم في المستدرک، كتاب: الزكاة، باب/زكاة البقر (٥٥٥/١)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" اهـ.
- (٢) (الحلة): ثوبان إزار ورداء، ولا تكون حلة إلا وهي جديدة تحل عن طيها، فتلبس. انظر: غريب الحديث للخطابي (٤٩٧/١)، غريب الحديث لابن سلام (٢٢٨/١)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢٣٨/١).
- (٣) حديث صحيح: رواه أبوداود في سننه، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب/في أخذ الجزية (١٤٩/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: السير، باب/الزيادة على الدينار بالصلح (١٩٥/٩)، قال ابن حجر في تلخيص الحبير (١٢٥/٤): "وفي سماع السدي من ابن عباس نظر لكن له شواهد." اهـ.
- (٤) تقدم تخريجه ص (٣١).
- (٥) أثر صحيح، رواه البخاري في صحيحه معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: الجزية، باب/الجزية والموادعة مع أهل الحرب (١١٧/٤)، ووصله عبد الرزاق في المصنف، كتاب: أهل الكتاب، باب/الجزية (٨٧/٦)، وقال: "قال أخبرنا ابن عيينة عن بن أبي نجيح قال قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام من أهل الكتاب تؤخذ." اهـ.

وجه الدلالة: لو كانت الجزية مقدرة، لما اختلفت الجزية في هذه الأحاديث كلها، ولكانت على قدر واحد في هذه المواضع، ولكن دلت هذه الأحاديث على أن مردّ الجزية راجع لاجتهاد الإمام.

٥- ولأنّ الجزية عوض، فلم تتقدر كالأجرة.

المسألة الثانية: ما هو مصرف ما يؤخذ من نصارى بني تغلب^(١)؛

اختار الإمام الخرقى عليه رحمة الله: "أنّ ما يؤخذ من نصارى بني تغلب، يكون مصرفه مصرف الزكاة، قال رحمه الله: "ولا تؤخذ الجزية من نصارى بني تغلب، وتؤخذ الزكاة من أموالهم، ومواشيهم، وثمرهم مثلي ما يؤخذ من المسلمين" اهـ^(٢).

واختلف الفقهاء في هذه المسألة على:

القول الأول: مذهب الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،.....

(١) نصارى بنو تغلب: قوم من نصارى العرب كانوا بقرب الروم، همّ عمر - رضى الله عنه - أن يضرب عليهم الجزية، فأبوا وقالوا نحن عرب لا نؤدي ما يؤدي العجم، ولكن خذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض (يعنون الصدقة)، فقال عمر: لا هذه فرض المسلمين، فقالوا فزد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ففعل، وتراضى هو وهم أن يُضَعَّف عليهم الصدقة. انظر: النكت للسرخسي (١/١٣٩)، المصباح المنير (٢/٤٥٠)، المغرب في ترتيب المعرب (٢/١٠٧).

(٢) انظر: مختصر الخرقى (ص ١٣٣).

(٣) انظر: المبسوط (٢/١٧٩)، شرح فتح القدير (٦/٦٤)، الهداية (٢/١٦٢)، البحر الرائق (٢/٢٥٠)، بداية المبتدي (١/١٢٢)، تبين الحقائق (١/٢٦٩)، حاشية ابن عابدين (٢/٣١٣)، مجمع الأنهر (٢/٤٨٤)، الاختيار (٤/١٤٥)، العناية (٣/١٨١)، الجوهرة النيرة (٢/٣٧٩).

(٤) انظر: المدونة الكبرى (٢/٢٨٢)، الاستذكار (٣/٢٥١)، التاج والإكليل (٣/٣٨٠)، الثمر الداني (١/٣٤١)، حاشية العدوي (١/٦١٨)، كفاية الطالب (١/٦١٧)، الفواكه الدواني (١/٣٣٧)، جامع الأمهات (١/٢٤٨)، حاشية الدسوقي (٢/٢٠١)، شرح خليل للخرشي (٣/١٤٤).

... والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢)، والظاهرية^(٣)، أن ما يؤخذ من نصارى بني تغلب، يصرف في مصارف الفيء لأنه جزية.

القول الثاني: رواية عند الحنفية^(٤)، ورواية عند الحنابلة^(٥)، أن ما يؤخذ من نصارى بني تغلب، يصرف في مصارف الزكاة.

أدلة الإمام الغزالي^(٦):

تعليلاً: أن المال المأخوذ من بني تغلب، إنما هو مُسمّى باسم الصدقة، مسلوك به فيمن يؤخذ منه مسلك الصدقة، فيكون مصرفه مصرفها.

الترجيح:

الراجح - عندي - والله أعلم، القول الأول، مذهب الجمهور، أن ما

(١) انظر: الأم (٢٤١/٤)، مختصر المزني (٢٧٨/١)، المهذب (٢٥٠/٢)، روضة الطالبين (٣١٦/١٠)، التنبيه (٢٣٧/١)، الوسيط (٧٤/٧)، الحاوي الكبير (٣٤٥/١٤)، الإقناع للشربيني (٥٦٩/٢)، مغني المحتاج (٢٤٤/٤)، أسنى المطالب (٢١٧/٤).

(٢) انظر: المغني (٢٢٥/١٣)، الكافي (٣٥١/٤)، الفروع (٣٣١/١٠)، المبدع (٤٠٨/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٤٠٩/١٠)، المحرر (١٧٧/٢)، الإقناع (١٢٨/٢)، شرح الزركشي (٥٨١/٦)، كشف القناع (٢٣٣/٧)، شرح منتهى الإيرادات (٩٤/٣)، الروض الندي (٣٧٤/١)، مطالب أولي النهى (٥٥٢/٢).

(٣) انظر: المحلى (١١٣/٦).

(٤) انظر: تبين الحقائق (٢٩٥/١)، العناية (١٨١/٣).

(٥) انظر: المغني (٢٢٥/١٣)، الكافي (٣٥١/٤)، الفروع (٣٣١/١٠)، المبدع (٤٠٨/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٤٠٩/١٠)، المحرر (١٧٧/٢)، الإقناع (١٢٨/٢)، شرح الزركشي (٥٨١/٦).

(٦) انظر: المغني (٢٢٥/١٣)، شرح الزركشي (٥٨١/٦).

يؤخذ من نصارى بني تغلب، يصرف في مصارف الفيء لأنه جزية، وأدلة الترجيح عائدة إلى (١) :

- ١- أثر عمر بن الخطاب - ؓ - أنه قال في نصارى بني تغلب: هؤلاء حمقى رضوا بالمعنى وأبوا بالاسم (٢)، فدل على أنها جزية.
- ٢- ونصارى بني تغلب أهل ذمة، فكان الواجب عليهم جزية لا صدقة.
- ٣- ولأن المال المأخوذ منهم إنما هو لحقن دمائهم ومساكنهم، فكان جزية، كما لو أخذ باسم الجزية.
- ٤- ولأن الزكاة طهرة، وهؤلاء لا طهرة لهم.

(١) انظر: المبسوط (١٧٩/٢)، شرح فتح القدير (٦٤/٦)، الهداية (١٦٢/٢)، البحر الرائق (٢٥٠/٢)، الاستذكار (٢٥١/٣)، التاج والإكليل (٣٨٠/٣)، الثمر الداني (٣٤١/١)، حاشية العدوي (٦١٨/١)، الأم (٢٤١/٤)، روضة الطالبين (٣١٦/١٠)، الوسيط (٧٤/٧)، الحاوي الكبير (٣٤٥/١٤)، المغني (٢٢٥/١٣)، الكافي (٣٥١/٤)، المبدع (٤٠٨/٣)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٤٠٩/١٠)، شرح الزركشي (٥٨١/٦)، المحلى (١١٣/٦).

(٢) أثر صحيح: رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب: السير، باب/نصارى العرب تُضعف عليهم الصدقة (٢١٦/٩)، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب: الزكاة، باب/نصارى بني تغلب ما يؤخذ منهم (٤١٦/٢)، وصححه الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (١٢٨/٤).

• الخاتمة في نتائج البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ثم أما بعد:

فقد بذلت جهدي، وبلغت غايتي، وسعيت في إظهار الرسالة بالمظهر الجيد، وقد أعان الله بفضلله ومنه، إتمامها، وسهّل إنجازها، فله الحمد من قبل ومن بعد.

ثم إنه وبعد الدراسة والبحث في موضوع الرسالة، فقد خرجت ببعض النتائج، ومن أبرزها ما يلي: -

١- عرفت بالإمام الخرقى - رحمه الله - فذكرت اسمه، ومولده، ونسبه، ووفاته، مع اتفاقهم على عدم معرفة سنة ولادته، واختلفوا في نسبته إلى خرق، فقال بعضهم: ينسب إلى مدينة (خرق)، وقال الأغلب أنه يُنسب إلى صنعة (الخرق)، واتفق الجميع على أن سنة وفاته كانت ٣٤٤ هـ.

٢- ثم خلصت بعد ذلك إلى موضوع البحث، وهو: (الاختيارات الفقهية للإمام الخرقى) - رحمه الله - في كتاب (الجهاد)، حيث بلغت المسائل التي وقفت عليها، وقمت بدراسة علمية نحو (٦) مسائل، ستة مسائل، كان الترجيح فيها بالنسبة إلي على النحو التالي:

أ- (١) مسألة، رجحت فيها مذهب الحنابلة، وكانت من مفردات مذهبهم.

ب- (٢) مسألة، رجحت فيها ما ذهب إليه الإمام الخرقى - رحمه الله - سواءً انفرد بهذا الرأي دون المذاهب الباقية، أو كان اختياره موافقاً لبعض المذاهب الفقهية الأخرى.

ج- (٣) مسائل، رجحت فيها رأي جمهور الفقهاء.

وكان الترجيح بالنسبة إلي - ما ظهر لي وضوح، وقوة دليله -، بغض

النظر من كوني (حنبلي المذهب)، لأنَّ العبرة بالدليل الذي أدين الله - ﷻ - به، والله أعلم.

وهنا أشير إلى ما توصلت إليه من الاختيارات التي اختارها الإمام - الخرقى - رحمه الله، وهي:

١- أنَّ المسلم يجوز له الفرار من العدو إذا كان العدو ثلاثة، فإذا خاف الأسر منهم وجب عليه القتال.

٢- أنَّ الفيء خمس كالغنيمة.

٣- أنَّ الغنيمة تُملك بالإحراز وبعد انقضاء الحرب.

٤- أنَّ الرجال من غير أهل الكتاب، لا يجوز استرقاقهم، إنما يقبل منهم الإسلام، أو السيف، أو الفداء.

٥- أنَّ الجزية لا يجوز تغيير الجزية عما فرضه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.

٦- أنَّ ما يؤخذ من نصارى بني تغلب، يكون مصرفه مصرف الزكاة.

أوصي بنشر علم الإمام الخرقى - خاصة من يتبع مذهب الإمام أحمد -، والاستفادة العظيمة من طريقة ترجيحه، واختياره لأقوال الإمام أحمد - رحمه الله -، كما أوصي الباحثين أن يهتموا بآراء الإمام الخرقى - الأصولية -، وكذلك الاهتمام بالقواعد الفقهية التي سار عليها الإمام الخرقى - رحمه الله - في مختصره، حتى لا تجد تناقضاً في اختياراته وترجيحاته في المسائل الفقهية، على اختلاف أبواب الفقه، ذلك عائد على منهجٍ سديدٍ في القواعد الفقهية، كما أوصي المهتمين في المجال الفقهي، وطلاب العلم على وجه الخصوص، على قراءة (مختصر الخرقى)، قراءةً متأنيةً لما يحتويه المختصر من مفردات فقهية كثيرة، تعين طلاب العلم على تكوين ملكة فقهية كبيرة، تكون مساعدة له لضبط النوازل الفقهية المعاصرة.

• ثبت المصادر المراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب الحديث:

١- صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: مصطفى الديب البغا، الناشر: ابن كثير، اليمامة - بيروت، ١٤٠٧هـ، ط٣، ١٩٨٧م.

٢- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر: دار الجيل بيروت و دار الأفاق الجديدة - بيروت، ط: بدون.

٣- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠ - ١٩٧٠، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

٤- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت، والأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها.

٥- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، ت٢٧٥هـ، وزارة الأوقاف المصرية وأشاروا إلى جمعية المكنز الإسلامي، دار الكتاب العربي - بيروت.

٦- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي السلمي أبو عيسى، ت٢٧٩هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان.

- ٧- سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، ت ٣٨٥هـ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ٨- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ، الأحاديث مذيلة بأحكام حسين سليم أسد عليها.
- ٩- السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: ١، ١٣٤٤هـ.
- ١٠- سنن النسائي (المجتبى): أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت ٣٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات، حلب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ط: ٢.
- ١١- المسند، الإمام أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، ت ٢٤١هـ، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

ثالثاً: كتب تخريج الحديث

- ١- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
- ٢- تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أيمن صالح شعبان.

- ٣- التحقيق في أحاديث الخلف، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني.
- ٤- تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي.
- ٥- تلخيص الحبير في أحاديث الرافي الكبير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار المحاسن للطباعة - المدينة المنورة - ١٣٨٤ - ١٩٦٤، الطبعة:، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.

رابعاً: كتب الفقه

١ - الفقه الحنفي:

- ١- المبسوط، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده، ت ١٠٧٨هـ، تحقيق: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، لبنان - بيروت.
- ٣- بدائع الصنائع، لعلاء الدين الكاساني، ت ٥٨٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان ١٩٨٢م، ط: ٢.

- ٤- بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، ٥٩٣هـ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبح، القاهرة.
- ٥- شرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، سنة الوفاة ٦٨١هـ، دار الفكر، بيروت.
- ٦- البحر الرائق شرح كنز الحقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، ت ٩٧٠هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٧- الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني، سنة الوفاة ٥٩٣هـ، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- ٨- تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي، ت ٥٣٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٩- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٠- حاشية ابن عابدين (حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، لمحمد أمين بن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١١- نور الإيضاح ونجاة الأرواح، حسن بن عمار بن علي الوفائي الشرنبلالي أبو الإخلاص، ت ١٠٦٩هـ، دار الحكمة، دمشق، ١٩٨٥م.

١٢- الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري، أبو بكر بن علي بن محمد الحداد العبادي اليمني - الزبيدي، مكتبة حقانية - ملتان - باكستان - ١٤٠١ هـ .

١٣- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار الكتب الإسلامي، ١٣١٣هـ، القاهرة.

١٤- الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى.

ب - الفقه المالكي:

١- المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، ت ١٧٩هـ، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٢- التلقين في الفقه المالكي، عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المالكي أبو محمد، المكتبة التجارية - مكة المكرمة - ١٤١٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني.

٣- الثمر الداني شرح رسالة القيرواني، لصالح عبد السميع الأبوي الأزهرى، ت ١٣٣٥هـ، المكتبة الثقافية، بيروت-لبنان.

٤- الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، محمد العربي القروي، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥- الشرح الكبير على مختصر خليل، لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير، ت ١٢٠١هـ، دار الفكر، بيروت-لبنان.

- ٦ - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، ت ١١٢٦هـ، تحقيق: رضا فرحات، مكتبة الثقافة الدينية.
- ٧ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: د. محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة بالرياض، ط: ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٨ - جامع الأمهات، لجمال الدين بن عمر بن الحاجب المالكي، ت ٦٤٦هـ، تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضرى، اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، وبيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٩ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، شمس الدين محمد عرفه الدسوقي، ت ١٢٣٠هـ، دار الفكر، بيروت.
- ١٠ - شرح مختصر خليل، للخرشي، دار الفكر للطباعة، بيروت.
- ١١ - كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، أبو الحسن المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- ١٢ - الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب - بيروت، ١٩٩٤م.
- ١٣ - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مستل المستخرجة، أبو الوليد ابن رشد القرطبي، دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٨ - ١٩٨٨، الطبعة: الثانية.
- ١٤ - الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، محمد العربي القروي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

ج - الفقه الشافعية

- ١- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي أبي عبد الله، ت ٢٠٤هـ، دار المعرفة، ١٣٩٣هـ، بيروت-لبنان.
- ٢- المجموع شرح المذهب، تأليف: أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ، دار الفكر.
- ٣- المذهب في فقه الإمام الشافعي، لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، بيروت-لبنان.
- ٤- روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت ٦٧٦هـ، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، بيروت.
- ٥- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت-لبنان.
- ٦- الحاوي في فقه الشافعي، لعلي بن محمد البصري البغدادي الماوردي، المتوفى: ٤٥٠هـ، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، ت ١٠٠٤هـ، دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨- الشرح الكبير للرافعي، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد عوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

- ٩- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد محمد تامر.
- ١٠- منهاج الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، ت ٦٧٦هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ١١- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، ت ٥٠٧هـ، تحقيق د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة - دار الأرقم، ١٩٨٠م، بيروت - عمان.
- ١٢- السراج الوهاج على متن المنهاج، العلامة محمد الزهري الغمراوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

د - الفقه الحنبلي :

- ١- مختصر الخرقى من مسائل الإمام أحمد بن حنبل، أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الثالثة، تحقيق: زهير الشاويش.
- ٢- المغني، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار عالم الكتب، الطبعة: الخامسة ٢٠٠٥ م، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو.
- ٣- الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: المكتب الاسلامي - بيروت.
- ٤- المقتع مع الشرح الكبير والإتصاف، لموفق الدين ابن أبي محمد ابن قدامة، وشمس الدين أبي الفرج ابن قدامة، ولعلاء الدين أبي الحسن

المرداوي، ، دار عالم الكتب، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو.

٥- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤، الطبعة الثانية.

٦- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى أبو النجا الحجاوي، دار المعرفة - بيروت -، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي.

٧- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (مجموع الفتاوى)، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.

٨- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري، دار الإفهام، الطبعة: الرابعة ٢٠٠٩، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين.

٩- الفروع، شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ٢٠٠٢ م، تحقيق: د. عبد الله التركي.

١٠- المبدع في شرح المقتع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠.

١١- الروض الندي شرح كافي المبتدي، الطبعة: الثانية ٢٠١٠، تحقيق: نور الدين طالب.

- ١٢- كشف القناع عن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، دار النوادر، الطبعة: الأولى ٢٠٠٠، تحقيق: لجنة متخصصة من وزارة العدل.
- ١٣- شرح منتهى الإيرادات، منصور بن يونس البهوتي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.

هـ - الفقه الظاهري:

- ١- المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، دار الآفاق الجديدة - بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.

رابعاً : كتب أصول الفقه

- ١- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
- ٢- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: جماعة من العلماء.
- ٣- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، الوفاء - المنصورة - مصر - ١٤١٨، الطبعة: الرابعة، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب.

خامساً : كتب مصطلحات الفقه :

- ١- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي، دار الوفاء - جدة - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.

٢- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهر في الهروي أبو منصور، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٣٩٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد جبر الألفي.

٣- المطلع على أبواب الفقه، محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي أبو عبد الله، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠١ - ١٩٨١، تحقيق: محمد بشير الأدلبي.

٤- تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى بن شرف بن مري النووي أبو زكريا، دار القلم - دمشق - ١٤٠٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الغني الدقر.

٥- طلبة الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، دار النفائس - عمان - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك.

سادساً: المعاجم:

١- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي.

٢- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الحميد هندراوي.

٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.

- ٤- المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، مكتبة أسامة بن زيد - حلب - ١٩٧٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار.
- ٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.
- ٦- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- ٧- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، دار إحياء التراث العربى - بيروت - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوض مرعب.
- ٨- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- ٩- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، ت ٦٢٦هـ، دار الفكر، بيروت.

سابعاً، كتب التراجم:

- ١- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- ٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، ت ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.

- ٣- الوفيات، محمد بن رافع السلامي أبو المعالي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف.
- ٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير، ت ٦٣٠هـ، دار المعرفة، ١٩٩٧م.
- ٥- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
- ٦- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار الفكر - بيروت -، الطبعة:، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- ٧- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى.
- ٨- تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

